

صدر عن وزارة الخزانة الأمريكية مكتب الشؤون العامة البيان التالي:

قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC) بفرض عقوبات على ممول لحزب الله يدعى عدنان عياد، بالإضافة إلى أعضاء في شبكة دولية من الممولين والشركات المرتبطة به وبعادل دياب، الشريك التجاري لعدنان عياد الذي أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبات بحقه، في 18 كانون الثاني 2022.

صنفت الولايات المتحدة حزب الله كمنظمة إرهابية أجنبية في 8 تشرين الثاني 1997، وكمنظمة إرهابية عالمية بشكل خاص في 31 تشرين الثاني 2001. وتظهر جهود التهرب من العقوبات التي يقوم بها أولئك الذين تم تحديدهم اليوم كيف يمكن لحزب الله الوصول إلى النظام المالي الدولي وجمع الأموال لدعم أعماله الإرهابية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. هذه الأعمال تقوض استقرار وأمن وسيادة الشعب اللبناني. وقد ساعد الممولون المرتبطون بحزب الله مثل عدنان عياد وبعادل دياب حزب الله في الحصول على الأموال من خلال شبكات من الشركات التي تعمل تحت ستار مؤسسات الأعمال المشروعة. إنّ تحديد شبكة تمويل حزب الله الموضحة أدناه يوضح كذلك جهود وزارة الخزانة المستمرة لاستهداف محاولات حزب الله لاستغلال القطاع المالي العالمي والتهرب من العقوبات.

وقال وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية برايان نيلسون: " إنّ عمل اليوم يكشف ويستهدف سوء استخدام حزب الله للنظام المالي الدولي لجمع وغسل الأموال لأنشطته المزعزعة للاستقرار في الوقت الذي يعاني فيه الشعب اللبناني من أزمة اقتصادية غير مسبوقة في لبنان. إنّ وزارة الخزانة ملتزمة بتعطيل نشاط حزب الله غير المشروع ومحاولات التهرب من العقوبات من خلال شبكات الأعمال في حين أنّ المجموعة تضاعف من شبكات المحسوبية الفاسدة في لبنان."

إنّ عدنان عياد هو عضو في حزب الله ورجل أعمال، وهو يدير، مع الممول المعين حديثاً لحزب الله عادل دياب، شبكة دولية من الشركات. وقد استخدم عدنان عياد وبعادل دياب شركتهما التي تتخذ من لبنان مقراً لها وتدعى "شركة الأمير للهندسة والبناء والتجارة العامة" لجمع الأموال وغسل الأموال لحزب الله. تم تعيين عدنان عياد بموجب الأمر التنفيذي 13224، بصيغته المعدلة، لأنه ساعد مادياً أو رعى أو قدم دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً لحزب الله أو سلعاً أو خدمات له أو لدعمه.

كما عيّنت وزارة الخزانة نجل عدنان عياد، جهاد عدنان عياد، وهو عضو في حزب الله وينتسب إلى شبكة أعمال عدنان عياد. تم تصنيف جهاد عدنان عياد بموجب الأمر التنفيذي 13224، بصيغته المعدلة، لأنه ساعد مادياً أو رعى أو قدم دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً لحزب الله أو سلعاً أو خدمات له أو لدعمه.

وقد تم تحديد شركة هامر أند نايل للإنشاءات المحدودة ومقرها زامبيا وشركة هاميدكو للاستثمار المحدودة لتقديم المساعدة المادية أو الرعاية أو تقديم الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو السلع أو الخدمات إلى عدنان عياد أو لدعمها.

تمّ تعيين علي عادل دياب، نجل عادل دياب، اليوم أيضاً. إنّ المواطن اللبناني علي عادل دياب هو مدير وشريك شركة هامر أند نايل للبناء ومقرها زامبيا. تمّ تعيين علي عادل دياب وفقاً للأمر التنفيذي 13224، بصيغته المعدلة، لكونه قائداً أو مسؤولاً في شركة هامر أند نايل للإنشاءات المحدودة، وهو الشخص الذي تمّ حظر ممتلكاته ومصالحه في الممتلكات وفقاً للأمر التنفيذي 13224، بصيغته المعدلة.

بالإضافة إلى هؤلاء الأفراد، يقوم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بإصدار عقوبات على الشركات التالية التي هي جزء من شبكة عدنان عياد وعادل دياب:

تمّ فرض عقوبات على الشركات التالية لكونها مملوكة بشكل إجمالي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بنسبة خمسين بالمائة أو أكثر من قبل عادل دياب وعدنان عياد: شركة الأمير للهندسة والإنشاءات والتجارة العامة، شركة غولدن جروب، شركة إنشاءات، شركة لاند ميتيكس وشركة لاند ميتيكس أوف شور.

كما تمّ فرض عقوبات على الشركات التالية: جولدن جروب للتجارة، Top Fashion Gmbh، Konfektionsbügelei، وجمال وأوارد للتجارة والصناعة لكونها مملوكة أو خاضعة للرقابة أو موجهة من قبل، بشكل مباشر أو غير مباشر، عدنان عياد.

ونتيجة للإجراءات المتخذة اليوم، يجب تجميد جميع الممتلكات والمصالح المتعلقة بممتلكات الأفراد والكيانات المذكورين أعلاه، بالإضافة إلى أي كيانات مملوكة لهم، بشكل مباشر أو غير مباشر بنسبة 50 في المائة أو أكثر، بشكل فردي أو مع أشخاص آخرين ممنوعين، موجودين في الولايات المتحدة أو في حوزة أو سيطرة أشخاص أمريكيين، وإبلاغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بها. تحظر لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عموماً جميع المعاملات من قبل الولايات المتحدة ما لم يأذن به ترخيص عام أو محدد صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو معفى بطريقة أخرى.

وعلاوة على ذلك، ينطوي الدخول في معاملات معينة مع الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم اليوم على خطر فرض جزاءات ثانوية بموجب الأمر التنفيذي 13224، بصيغته المعدلة. وعملاً بهذه السلطة، يمكن لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن يحظر أو يفرض شروطاً صارمة على فتح أو الاحتفاظ بحساب مراسل أو حساب مستحق الدفع في الولايات المتحدة لمؤسسة مالية أجنبية أجرت أو سهلت عن علم أي معاملة هامة لصالح إرهابي عالمي محدد خصيصاً.

وللحصول على معلومات بشأن عملية طلب رفع الأسماء من قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بما في ذلك قائمة الرعايا المحددين بصفة خاصة والأشخاص المحظورين، يرجى الرجوع إلى السؤال 897 الذي كثيراً ما يطرحه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الموقع. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية بشأن برامج العقوبات التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الموقع.